العدد 1801 - السنة السادسة
الاربعاء 4 جمادى الأولى 1435 - الموافق 5 مارس 2014
Wednesday 5 March 2014 - No.1801 - 6th Year

أغلقت على ارتفاع في المؤشر «السعري» وانخفاض «كويت 15»

ارتدادة فنية خضراء بفعل الانتقائية وراء ارتفاع تداولات البورصة

- نفذت القيمة النقدية المتداولة خلال عمليات بيع غلبت كفة الشراء بسبب الشائعات حول الشركات المتعثرة
- التحركات العشوائية كانت العامل المشترك بين صغار المتداولين بسبب تحركات المحافظ المالية على أسهم تشغيلية
- منوال أداء الجلسة أوضح أن قطاع الاستثمار يحاول تقليص جزء من خسائره لكنه لم يفلح
- ما زال عدد من مديري الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية يتجنبون الدخول في السوق خوفا من المخاطرات غير المحسوبة

تذبذب أداء السوق

هيمنت حالة الارتدادة الفنية باتجاه اسهم منتقاة في قطاعات كل من غير الكويتي والاستثماري والخدماتي على مجريات جلسة سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس ليعدل المؤشر السعري مساره الى المنطقة الخضراء ويحصد 38.13 نقطة ويقفل عند مستوى 7513.7 نقطة.

ونفذت القيمة النقدية المتداولة والبالغة نحو 28.4 مليون دينار من خلال عمليات بيع غلبت على كفة الشراء بسبب الشائعات حول موقف بعض الشركات المتعثرة في الافصاح عن بياناتها المالية عن عام 2013 كما اثرت حالة التباين على منوال الاداء في بداية التداولات وكانت الاسهم متدنية القيمة «الـ100 فلس» هي المسيطرة لليوم الثاني على التوالي.

ويبدو أن التحركات العشوائية التي وضحت جليا في منتصف ساعات الجلسة كانت العامل المشترك بين صغار المتداولين وبلغت ذروتها في فترة المزاد بالرغم من ان هذه الفترة ساهمت في ارتفاع المؤشر السعري تسع نقاط اضافية بسبب تحركات المحافظ المالية على اسهم تشغيلية ما ساهم في تحويل دفة السوق صعودا.

ومن منوال اداء جلسة يتضح ان قطاع الاستثمار يحاول تقليص جزء من خسائر امس لكنه لم يفلح في ذلك بنسب مقنعة لتتغلب وتيرة البطء في الطلبات بطريقة ضعيفة على الحركة وهو ما عكسته التداولات المتذبذبة لفقدان العوامل المساندة.

وللاسبوع الثالث على التوالي ما زال عدد من مديري الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية يتجنبون الدخول في منوال الاداء خوفا من المخاطرات غير المحسوبة وسط حركات المضاربين المتحكمين في السوق تارة بالصعود واخرى بالهبوط في الجلسات الاولى من الشهر الحالي.

ويتوقع أن تشهد جلسة غد تعديلا اخر في المستويات السعرية للاسهم التي وصلت الى مرحلة التضخيم بفعل المضاربين لا سيما مع الغياب شبه المتعمد من جانب كبار صناع السوق من المجموعات الاستثمارية التي يبدو انها ذهبت لتستثمر في اسواق مال مجاورة.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على ارتفاع في المؤشر السعري بواقع 38.13 نقطة في حين انخفض «كويت 15» بواقع 1.88 نقطة ولم يتغير المؤشر الوزني عن مستوى اقفال يوم امس ليستقر عند 460 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 28ر4 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 288 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 6288 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على إستقرار عند مستوى 460.00 نقطة، اما مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع بنسبة 0.17 في المئة مغلقاً عند مستوى نقطة وخسائر 1.88 نقطة.

وفي تعليقة على اداء جلسة قال «إبراهيم الفليكاوي» ان الجلسة شهدت ارتداد للمؤشر السعري من أدنى مستوى له 7462 نقطة، مشيراً إلى هذا هو ارتداد فني متوقع وكذلك جاء متزامنا مع ارتداد أسواق المنطقة، متوقعاً أن يكون ذلك تعديلا لمسار الهبوط مشيراً إلى أنه ارتداد وقتي، مالم يستعيد قوته للارتداد فوق منطقة 7600 و 7700 نقطة.

نمو التداولات

شهدت تعاملات الجلسة نمو في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 292.9 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 240.3 مليون سهم في الجلسة السابقة بنمو نسبته 21.9 في المئة .

كذلك قيم التداول فقد جاءت هي الأخرى على ارتفاع لتبلغ 28.6 مليون دينار، مقابل 25.7 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 11.3 في المئة .

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 6439 صفقة مقابل 6109 صفقة في الجلسة السابقة بارتفاع نسبته 5.4 في المئة .

ومن جانبة يرى «نواف العون» مستشار تحليل فني لحركة اسواق المال في حديثه الخاص لـ«مباشر»، أنه بعد إغلاق عند مستوى 7531 نقطة سيكون هدفنا بجلسة غدا عند مستويات 7573 ثم 7610 نقطة، وذلك متوقف على عدم التداول دون مستوى 7462 نقطة، وفي حالة التداول أقل من هذا المستوى سيتبعه هبوط حاد.

انشط القيم

استطاع سهم «أدنك» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 35.4 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 476 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.3 مليون دينار، مع تراجع السهم عند مستوى 38.5 فلس.

أما عن القيم فقد تصدرها سهم «برقان»، بقيم تداول بلغت في نهاية تعاملات 3.7 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 107 صفقات، وأحجام تداول بحوالي 6.9 ملايين دينار، مع تراجع السهم عند مستوى 530 فلسا.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «البناء» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 8.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 3.25 فلوس، تلاه سهم «كوت فود» بنسبة 6.8 في المئة وسعر 790 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «خليج زجاج» بارتفاع 6 في المئة وسعر 700 فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «فنادق» بنسبة تراجع 8.5 في المئة ليغلق عند مستوى 108 فلوس تلاه سهم «السورية» بانخفاض نسبته 6.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 37 فلسا، وكذلك سهم «سيتي جروب» تراجع بنسبة 5.4 في المئة ، ومستوى سعري 435 فلس.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد جاء معظمها على باللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه التراجعات قطاع «تكنولوجيا» بنمو نسبته 2.3 في المئة ،تلاه قطاع «الاتصالات» بارتفاع نسبتة 2.2 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «خدمات استهلاكية» بمكاسب 1 في المئة . كذلك التراجعات فقد بلغ عددها 6 قطاعات أيضاً بصدارة قطاع «مواد أساسية» 0.85 في المئة ، تلاه قطاع «رعاية صحية» بخسائر 0.4 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «البنوك» بتراجع 0.39 في المئة ، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

الخالدي: الكويت سباقة في مواكبة التطور العالمي في مجال مكافحة غسل الأموال

عبدالعزيز الخالدي

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي امس ان الكويت سباقة في مواكبة التطور العالمي في مجال الكشف عن عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وتعي تماما الاثار السلبية لهذه العمليات على اقتصاد البلد.

واضاف الخالدي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السنوي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب نيابة عن وزير التجارة والصناعة ان الكويت حققت خطوات متقدمة في مواجهة هذه الجريمة بضم جهودها الى جهود المجتمع الدولي.

وذكر ان الكويت تنشد الازدهار بالمال النظيف والتجارة الشريفة والاستثمار التنموي الحقيقي بعيدا عن عمليات غسل الاموال التي لها اثار مدمرة ومؤثرة على استقرار اي دولة مبينا ان وزارة التجارة تسعى الى توعية المجتمع المدني والقطاعات الاقتصادية المختلفة بمضار هذه العمليات من خلال اقامة المؤتمرات والندوات.

وقال ان الكويت حرصت منذ بداية التسعينات من القرن الماضي على مواجهة جرائم غسل الاموال من خلال التعاون المشترك والتنسيق المتبادل بينها وبين الدول الشقيقة والصديقة مضيفا انها انضمت الى جميع الاتفاقيات الدولية الصادرة بشأن هذه الجريمة المنظمة.

وافاد بان جهود الكويت اتسمت بالمرونة والسرعة من خلال اصدار قانون جديد يكافح عمليات غسيل الاموال تمويل الارهاب رقم 106 لعام 2013 معدلا ومكملا للقصور في القانون السابق الذي صدر في عام 2003.

واضاف ان اللائحة التنفيذية التابعة للقانون الجديد حددت الجهات الرقابية التي يقع على عاتقها مسؤولية مكافحة غسل الاموال «وتعتبر وزارة التجارة احد اهم هذه الجهات للحد من خطورة هذه الظاهرة».

وبين ان هذه الظاهرة بدأت تتزايد مع نمو العولمة والانفتاح المالي وسهولة انتقال رؤوس الاموال الخاصة مع تزايد التحويلات المالية وسهولة القيام بها في كافة انحاء العالم ما يزيد من صعوبة تقصي وتتبع مصادر هذه الاموال وفرض الرقابة الكافية عليها.

وقال ان وزارة التجارة والصناعة وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب تتبع كل السبل للحد من هذه الظاهرة من خلال فريق عمل متكامل يسعى لتحقيق اهداف واضحة ومحددة بخطة استراتيجية للسنوات الخمس المقبلة.

واضاف ان هذه الخطة ستنهض بالاقتصاد الكويتي وتهدف الى جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال تسهيل القوانين والاجراءات دون التفريط بدور الرقابة الميدانية وتفعيل جميع القوانين التي تكافح عمليات غسل الاموال.

وذكر الخالدي ان المؤتمر في نسخته الحالية جاء ليعزز جهود الوزارة من خلال مشاركة اصحاب الخبرة والرأي وما يطرح من افكار وتوصيات «ستكون بلا شك اضاءة يستهدى بها في معالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها». من جهتها قالت مساعدة نائب وزير الخزانة الامريكي لشؤون الارهاب والجرائم المالية جينيفر فاولر ان الكويت من الدول التي تلتزم بالاتفاقيات الدولية المحاربة لعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.

واضافت ان القطاع العام والخاص في الكويت يلعبان دورا مهما في مكافحة هذه الجريمة التي تخل في استقرار اي بلد موضحة ان المجتمع الدولي يركز حاليا على مكافحة هذه الظاهرة التي تنخر في الاقتصاد العالمي.

وذكرت فاولر ان هناك الكثير من التحديات التي تواجه دول العالم في مواجهة هذه الظاهرة اضافة الى اجراءات وقوانين صارمة تم اتخاذها في هذا الشأن مبينة ان الكويت واحدة من الدول المهمة التي تعزز حماية النظام المالي العالمي من خلال التزاماتها الدولية في هذا المجال.

واشارت الى ان الولايات المتحدة يهمها ايجاد شركاء اقتصاديين يتمتعون بنظام مالي محمي بشكل جيد وآمن بشكل كاف «لذلك من واجبنا ان نتعاون مع حلفائنا واصدقائنا في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب».

واكدت ان العولمة أتت بالكثير من التحديات على الصعيد المالي «ونحن نرى ان الاقتصاد الكويتي نجح في دمج نفسه مع العولمة الحديثة ومن هنا تظهر اهمية اتخاذ اجراءات السلامة المالية لحماية نفسه من اي جرائم مالية تؤثر في استقراره».

واشادت فاولر بالجهود الكويتية الرامية الى مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب مؤكدة انها شريك وحليف وصديق للولايات المتحدة «ويجب حماية بلدينا ومواجهة الاخطار التي تحدق بانظمتنا المالية من جراء هذه الظاهرة الخطيرة».

العريبد: الاقتصاد المتنامي والاستقرار الأمني مطلبان أساسيان لجعل الكويت مركزاً مالياً

اكد الخبير النفطي وصاحب مبادرة «الكويت عاصمة النفط في العالم» المهندس أحمد العريبد انه ولكي تصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا عليها أن تلبي مطلبين أساسيين هما خلق اقتصاد قوي متنام والتمتع باستقرار أمني متين.

وقال العريبد لـ«كونا» امس انه تحدث حول مبادرته واهدافها والمراحل التي مرت بها وفريق المتطوعين فيها خلال مشاركته في المعرض والمؤتمر العالمي للنفط والغاز 2014 الذي بدأ فعالياته اليوم بمعرض الكويت الدولي.

وافاد بأن الكويت ستصبح عاصمة النفط في العالم في غضون 10 سنوات من إقرار هذه المبادرة تمهيدا لتحقيق الرغبة السامية بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في عام 2035.

واوضح ان الكويت تمتلك مقومات كبيرة لإحداث نهضة تنموية شاملة ومستدامة تضعها في موقع دولي يتماشى مع ما تملكه من مقومات تشمل اعتدالها السياسي ونهجها الديموقراطي في الحكم وموقعها الجغرافي المتميز وثروتها البشرية المنفتحة وصناعتها النفطية المتكاملة داخل وخارج أراضيها.

واشار الى ان برميل النفط الأسود بعوائده المالية التقليدية ينبغي أن يتحول إلى برميل ذهبي ذي عوائد مضاعفة بأسرع ما يمكن لتنعم الكويت بأمن مستدام واقتصاد متنام مبينا ان الكويت تستطيع تحقيق ذلك إذا قامت بتطوير صناعاتها النفطية والتي تعد الصناعة الكويتية الوحيدة المعتمدة لدى العالم أجمع بما تملكه هذه الصناعة من قدرة على المساهمة الفاعلة في نمو واستقرار الاقتصاد العالمي.

أحمد العريبد

ولفت العريبد الى انه نبه خلال مشاركته في المؤتمر إلى أن ما يسمى ببدائل الطاقة التي يدعي البعض أنها ستزيح النفط عن مكانته مازالت عاجزة عن تحقيق ذلك لتكلفتها العالية وعدم كفاءتها على المنافسة أمام النفط. واوضح أن ما توقعه البعض من حرب تنشب بين هذه البدائل والنفط لم ولن تحدث مطلقا في المستقبل ذلك لأن نمو أعداد البشر وحاجتهم للطاقة يفوق حجم جميع الطاقات المتوفرة مجتمعة حاليا وعلى المدى البعيد.

واشار الى انه ولكي تكون «الكويت عاصمة النفط في العالم» لا بد من أن تتناغم الكويت مع شقيقاتها من دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ هذه المبادرة بما يحقق مصلحة دول المجلس جميعا «وليس ذلك بالأمر الصعب إذ ان هذا التناغم أمسى من مسلمات التكامل الخليجي الذي أسس له حكامه منذ نشأته قبل ثلاثة وثلاثين عاما حتى اليوم».

واوضح ان ما لا يقل عن 300 من أبناء الكويت ساهموا في هذه المبادرة من خبراء ومتطوعين وباركتها شخصيات كويتية مرموقة تجاوز عددها 300 شخصية أيضا كما أيدها مجموعة مهمة من مؤسسات المجتمع المدني لافتا الى ان المبادرين أداروا حوارا وطنيا من خلال الندوات العامة والدواوين وغيرها من منتديات تمخض عنها إصدار الوثيقة الإطارية لهذه المبادرة «فهذه المبادرة كويتية المنشأ والوطن والفكر».

واكد العريبد ان الكويت لن تجد مقومات وقواعد أرسخ وأثبت من ثروتها النفطية المتنامية والممتدة لمئات السنوات موضحا انه من خلال هذا المنطلق جاءت مبادرة «الكويت عاصمة النفط في العالم» لتحتضن الصناعة النفطية العالمية بتقنياتها ومراكز أبحاثها وجامعاتها وإبداعاتها التقنية وتحالفاتها مع الدول المنتجة والمستهلكة وشركاتها العالمية.

«المركز»: أسواق دبي ومصر الأفضل أداءً في المنطقة خلال فبراير

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرًا تقريره الشهري عن دراسات الأسواق والذي يتناول فيه دراسة وتحليل أداء أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسواق الأسهم العالمية.

ويشير تقرير «المركز» إلى أن أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد واصلت ارتفاعها حيث أنهت جميع مؤشرات الشهر بأداء إيجابي، وكان الأداء الأفضل في المنطقة من نصيب دبي ومصر اللتان حققتا 12 في المئة و19 في المئة على التوالي، بينما كانت الأردن الدولة الوحيدة التي سجلت تراجعًا في شهر فبراير بلغت نسبته 2.5 في المئة .

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.3 في المئة في فبراير ليغلق عند 127 نقطة، بينما ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب للقيم السوقية الكبيرة والمتوسطة في الأسواق العربية بنسبة 4.1 في المئة ليغلق عند 175 نقطة.

وسجلت أبوظبي والبحرين وقطر عوائد فاقت 5 في المئة ، وتحسنت سيولة السوق في المنطقة بينما تراجعت قيمة التداول في كل من أبوظبي والكويت والأردن.

أما مكرر الربحية، فقد حافظ على مستواه دون أي تغيير في الأردن، بينما ارتفعت القيم في بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حقق مؤشر دبي أعلى مكرر للربحية بمعدل 19.6 ضعفا، تلاه بفارق بسيط مؤشر الكويت الوزني بمعدل 18.2 ضعفا.

وتجاوزت العوائد من الأرباح الموزعة في الأردن وقطر وأبوظبي والبحرين نسبة 4 في المئة . ويمكن أن تتيح أسواق البحرين والأردن وأبوظبي تحقيق قيمة مضافة نظرًا للانخفاض النسبي في مكرر الربحية والعوائد العالية من الأرباح الموزعة في هذه الأسواق.

وكانت نسب مكرر القيمة الدفترية مرتفعة في المغرب والمملكة العربية السعودية وقطر «حوالي 2 ضعف» بينما كان مكرر القيمة الدفترية منخفضا في الأردن والبحرين.

كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 10.5 في المئة في فبراير لتصل إلى 55.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بما مجموعه 50.2 مليار دولار أمريكي في يناير، وانفردت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بنسبة 83 في المئة من القيمة المتداولة في المنطقة، بينما أسهمت البحرين والأردن والمغرب مجتمعة بأقل من 1 في المئة من مجموع القيمة المتداولة في فبراير، وشهدت سلطنة عمان والمغرب أكبر زيادة شهرية في القيمة المتداولة بنسبة 223 في المئة و146 في المئة على التوالي.

وقد تم إدراج أسهم شركة تكافل عُمان للتأمين خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير ، بما يعادل 40 في المئة من رأسمال الشركة بقيمة 4.08 ملايين ريال عماني، وقد شهد طرح أسهم الشركة فائضًا في الاكتتاب بمعدل خمسة أضعاف ونصف - أربعة أضعاف للمستثمرين الأفراد وسبعة أضعاف للمستثمرين المؤسسات.

واقترب سوق دبي المالي من تحقيق أول إدراج فيه منذ العام 2009 بعد أن أعلنت شركة التجزئة ماركة عن خططها لطرح أول للاكتتاب العام بقيمة 500 مليون درهم إماراتي لتصبح بذلك أكبر شركة تجزئة مدرجة في السوق المالية في الإمارات.

وكانت شركة ماركة قد حصلت على موافقة مبدئية من هيئة الأوراق المالية والسلع، ومن المتوقع أن يتم طرح 55 في المئة من أسهم الشركة في سوق دبي المالي وفقًا للجدول الزمني المقرر، أي ما يعادل 275 مليون سهم بسعر 1 درهم للسهم.

كذلك قررت الحكومة السعودية بيع حصة بنسبة 15 في المئة من البنك الأهلي التجاري، أكبر المصارف المقرضة في المملكة العربية السعودية، ومقره جدة في طرح أول للاكتتاب العام، يشكل أول طرح أول للاكتتاب العام في السوق السعودية منذ العام 2008.

ومن المتوقع التقدم بطلب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على الطرح الأول للاكتتاب العام في الربع الثالث من هذا العام.

وحققت الأسهم العالمية أداءً جيدًا في فبراير حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال بما يقرب من 5 في المئة . وعلى الرغم من تراجع النمو في قطاع الصناعات التحويلية في الصين، أظهرت الأسواق الناشئة بعض بوادر الانتعاش حيث أنهى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة الشهر عند 966 نقطة، أي بارتفاع بنسبة 3 في المئة .